نحو ببليوجرافيا وطنية

تحرص كل أمة من الامم على الاحتفاظ بتراثها وثمرات عقول ابنائها . ولما كان النتاج الفكري المعاصر لأمة من الامم سيصبح مع الزمن جزءا لا يتجزأ من تراثها، فقد ذهبت الأمم المتقدمة الى تسجيل كل ما ينتجه ابناؤها في مختلف مجالات المعرفة فيما يعرف بالببليوجرافيا الوطنية ، وهي ـ باختصار شديد ـ قائمة حصرية بكل ما انتجته الأمة في فترة محددة من فترات تاريخها ، قد تكون سنة أو بضع سنين ، وقد تكون اسبوعا أو بضعة أسابيع .

وتتفاوت الببليوجرافيات الوطنية في نظرتها للانتاج الفكري للأمة ، فبعضها يقتصر على احصاء ما نشر داخل الوطن من مؤلفات أبنائه كما تفعل الببليوجرافيات الوطنية لبريطانيا وفرنسا ومصر والهند ، وبعضها يوسع الدائرة لتشمل كل ما يصدر عن المواطنين ، سواء نشر داخل الوطن أو خارجه ، كما هو الحال في الببليوجرافيا الوطنية لكل من ليبيا وغانا ، بينما البعض الآخر يتجاوز تلك الحدود فيضيف الى ما سبق كل ما نشر عن الوطن ولو كان من تآليف غير مواطنية كما تفعل الببليوجرافيا الوطنية الاسترالية .

ولقد بدأ ظهور هذا النوع من الببليوجرافيات في الغرب منذ أكثر من قرن ونصف قرن ، أما في عالمنا العربي فيرجع تاريخه الى سنة ١٩٥٥ م حينما أصدرت مصر « النشرة المصرية للمطبوعات » ثم تتابعت الببليوجرافيات الوطنية العربية فظهرت الجزائرية في سنة ١٩٦٣ م واللبنانية في سنة ١٩٦٤ والعراقية في سنة ١٩٦٦ والليبية في سنة ١٩٧١ م . وما زالت هناك دول عربية لم تصدر حتى الآن ببليوجرافيات تحصي نتاجها الفكري وتعرف به .

المملكة العربية السعودية

● **للدكتور عبد الستار الحلوجي**
الاستاذ بكلية الآداب جامعة القاهرة

وفي أواخر سنة ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م) استضافت عاصمة المملكة العربية السعودية مؤتمر الاعداد البيليوجرافي للكتاب العربي ، وانتهزت ادارة المكتبات العامة بوزارة المعارف هذه المناسبة ، فأصدرت « معجم المطبوعات السعودية » الذي « يتضمن حصرا مبدئيا للانتاج الفكري السعودي المطبوع داخل المملكة وخارجها ، وكذلك كل ما أخرجته دور النشر والمطابع السعودية ··· حتى أوائل عام ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م » كما تقول المقدمة (١) ·

وينقسم هذا المعجم الى ثلاثة أقسام أولها القسم الرئيسي وفيه وزعت المطبوعات على الموضوعات العشرة التي استعملها ملفل ديوي في تصنيفه الشهير : المعارف العامة ـ الفلسفة وعلم النفس ـ الديانات ـ العلوم الاجتماعية ـ اللغات ـ العلوم البحتة ـ العلوم التطبيقية ـ الفنون الجميلة ـ الأدب ـ الجغرافيا والتراجم والتاريخ ·

أما القسم الثاني فقد خصص للمطبوعات الحكومية ، وهو يبدأ بالأنظمة والقوانين ، ثم بالاتفاقيات ، وبعد ذلك تاتي الوزارات والهيئات الحكومية مرتبة فيما بينها ترتيبا هجائيا ، وتحت كل منها ثبت بما أصدرته من مطبوعات · وأخيرا يأتي القسم الثالث الذي خصص للكتب المدرسية ·

وفي كل قسم من هذه الاقسام الثلاثة أدخلت الكتب بمؤلفيها ورتب المؤلفون ترتيبا هجائيا حسب أسماء الشهرة بالنسبة للمؤلفين العرب القدماء كابن حنبل وابن الجوزي وابن تيمية ، وبالاسم العادي للمؤلفين المحدثين كحمد الجاسر

وعبد العزيز بن باز وعبدالله بن خميس ، وباسم العائلة بالنسبة للمؤلفين الأجانب مثل :

مايرز ، روبرت ـ موري ، جون ـ فاجدا ، اندروج .

وختم المعجم بكشافين أحدهما للمؤلفين والآخر للعناوين .

وقد بلغ مجموع الكتب التي أحصاها هذا المعجم حوالي ١٦٠٠ عنوان لما يقرب من ٧٥٠ شخصا ما بين مؤلف ومحقق ومترجم . وهو جهد طيب لا شك في هذا ، ولكننا نلاحظ عليه ما يلي :

أولا : انه لا يمثل الانتاج الفكري السعودي تمثيلا صحيحا ، فهو لا يقتصر على انتاج السعوديين المنشور داخل المملكة وخارجها ، وانما يضم اليه ما طبع داخل المملكة من مؤلفات غير السعوديين (٢) . بل انه يضم كتبا لا هي لمؤلفين سعوديين ولا هي طبعت داخل المملكة . ومن أراد الدليل على ذلك فليرجع الى الكتب المسجلة تحت أرقام ٥٣٧ ، ٥٨٣ ، ٦٥٧ ، ٨٧٨ ، ٩٢٨ (٣) وأمثالها كثير .

ثانيا : ان بعض الكتب المدرسية وضعت خطأ في القسم العام ، مثل كتابي « الهجاء المصور » (رقم ٥٥٢) و « الادب العربي وتاريخه » (رقم ٨٨٧) وبعض المطبوعات الحكومية وضعت خطأ في القسم العام أيضا مثل أرقام ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٨٧٩ ، ١١٦٨ .

ثالثا : انه لا يخلو من أخطاء في الفهرسة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

أ ـ ان بعض الكتب المترجمة وردت تحت أسماء مترجميها ككتاب « فلسفة التربية » الذي ألفه هرمان هارل هورن وترجمه عبدالله المشنوق (٤) . وقواعد الفهرسة تقضي بأن يدخل الكتاب المترجم باسم مؤلفه الأصلي .

ب ـ ان بعض الكتب لم تدخل بمؤلفيها على حسب القاعدة ، فكتاب « الامام العادل عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود » الذي ألفه عبد الحميد الخطيب (٥) دخل تحت « عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود » مما يوحي بأن مؤلف الكتاب هو الملك عبد العزيز ، وهذا غير صحيح .

جـ ـ ان بعض المؤلفين ذكرت اسماؤهم باكثر من صيغة فتباعدت الكتب التي ألفها المؤلف الواحد في الموضوع الواحد . ومثال ذلك مـا نجده في صفحة ١٢٤ ، ١٢٥ من المعجم (٦) ، فقد وردت بعض المؤلفات الادبية لمحمد أبو النجا سرحان تحت هذا الاسم وبعضها الآخر تحت : محمد سرحان فقط ، ويفصل بين المجموعتين مؤلفات سبعة مؤلفين آخرين .

د ـ ان بعض الكتب دخل مرة بالمؤلف ومرة بالمحقق ككتـاب «بلاد العرب» الذي ألفه الحسن الأصفهاني وحققـه حمد الجاسر وصالح العلـي (٧) . وكتاب «تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ووفيات بعض الأعيان وانسابهم وبناء بعض البلدان» لابراهيم بن صالح بن عيسى ، تحقيق حمد الجاسر (٨) . وقد نتج عن ذلك ذكر الكتاب الواحد أكثر من مرة واعتباره كتابين دون مبرر .

رابعا : انه لم يسلم مـن أخطاء التصنيف في القسم الوحيد الـذي أخضعه للتصنيف العشري مـع انـه لم يستعمل سوى الموضوعات الرئيسية دون تفريغ أو تخصيص . وكـان ينبغي التفريـع في مجالات كثيرة كالفلسفة وعلـم النفس ، وكالعلوم الاجتماعية والعلوم البحتة والتطبيقية .

أقول : رغم أنه آثر السلامة وتجنب التفصيل ، الا أنتـا نجد كتابا تاريخيا «كتذكرة أولى النهي والعرفان بأيام الله الواحد الديان» (٩) قد وضع مع كتب الديانات ، وكتابا اجتماعيا ككتاب «لا يا فتاة الحجاز» (١٠) قد وضع مـع كتب الفلسفة وعلم النفس .

وقد يوضع الكتاب الواحد تحت موضوعين ويأخذ رقمين كالذي حدث بالنسبة لكتاب «الثورة الوهابية» ، الذي أخذ الرقمين ٣٥١ ، ١٠٨٣ لأنه وضع في الاولى مع الكتب الدينية وفي الثانية مع كتب التاريخ .

خامسا : ان المطبوعات الحكومية جمعت تحت أسماء الوزارات المسئولة عنها باستثناء وزارة الداخلية فقد وزعت مطبوعاتها بين مديرية الأمن العام ، والمديرية العامة للجوازات والجنسيـة ، والمديرية العامـة للدفاع المدني ، ووكالة الوزارة لشئون البلديات . وكان ينبغي ـ كي تطرد القاعدة ـ أن تجمـع مطبوعات هذه

الجهات الأربع تحت وزارة الداخلية وأن يكون التفريع عنها باسم المديرية أو وكالة الوزارة .

سادسا : اننا نجد في القسم الخاص بالمطبوعات الحكومية تكرارا للمداخل ليس له ما يبرره . فما دام قد عقد للوزارة أو المصلحة قسم خاص بها ، فما الداعي لأن يعاد ذكر اسمها أمام كل مطبوع من مطبوعاتها ؟

تلك بعض الملاحظات التي تستلفت النظر في « معجم المطبوعات السعودية » ، ولو أنه قد أعيد اصداره في السنوات التالية لأمكن للقائمين عليه أن يتداركوا ما يمكن تداركه منها ، ولأصبح ـ بحق ـ معجما للمطبوعات السعودية .

وهنا يأتي دور دار الكتب الوطنية بالمملكة ، فان من أولى الواجبات المنوطة بأي مكتبة وطنية في العالم أن تتولى اصدار الببليوجرافيا الوطنية للدولة . ولكي يتاح للمكتبات الوطنية أن تنهض بهذه المسئولية على الوجه الأكمل ، تصدر الدول قانونا للايداع يلزم المؤلفين والناشرين بايداع عدد معين من النسخ من كل مطبوع لدى المكتبة الوطنية خلال مدة معينة من تاريخ صدوره . ومن حصيلة كتب الايداع تتجمع مادة الببليوجرافيا الوطنية .

والمملكة العربية السعودية وهي تخطو قدما لتحتل مكانها اللائق بها بين دول العالم حرية بأن تصدر مثل هذا القانون حفاظا على تراثها وعلى كل ما يسهم به أبناؤها في مختلف مجالات الفكر والحياة ، وكخطوة أولى وأساسية على الطريق لاصدار الببليوجرافيا الوطنية للدولة .

وجدير بدار الكتب الوطنية أن تنهض بمسئولياتها كاملة فتعيد النظر في هذا المعجم ، وتصدر منه طبعة جديدة ، بل طبعات دورية منتظمة ، تضيف اليه ما جد من نتاج فكري لأبناء المملكة (١١) ، وتحذف منه ما ورد فيه من تكرار ، وما أقحم عليه من مواد تخرجه عن طبيعته ، وقبل هذا كله وبعد هذا كله تصحح ما وقع فيه من أخطاء في المنهج أو في التطبيق .

والله سبحانه وتعالى نسأل أن يأخذ بيدها وأن يعينها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الوطن والمواطنين .

الهوامش والمصادر

(١) معجم المطبوعات السعودية ، ص ٦ •

(٢) راجع على سبيل المثال الكتب الواردة تحت ارقام ٥٧٠ ، ٦٢٢ ، ٦٢٧ ، ٨٧٩ ، ١١٢٤ •

(٣) والغريب ان اكثر هذه الكتب لا يمت للمملكة بصلة او سبب •

(٤) رقم ٥٣٧ •

(٥) رقم ١٠٥٥ •

(٦) ارقام ٨٧٩ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ •

(٧) رقم ٩٥٩ ، ٩٩١ •

(٨) رقم ٩٢١ ، ٩٩٣ •

(٩) رقم ٣٩ •

(١٠) رقم ٣٢ •

(١١) سواء في الداخل او في الخارج • ومما تجدر الاشارة اليه هنا ضرورة أن يشمل هذا المعجم جميع رسائل الماجستير والدكتوراه التي يقدمها أبناء المملكة للجامعات العربية والاجنبية باعتبارها قطاعا هاما من قطاعات الانتاج الفكري للامة •